

## اقتصاد

## دعوة لإصلاح التأمين الصحي

٢/٨

## أعداد الموظفين الواردة من الوزارات بهدف التأمين الصحي غير دقيقة.. فهل هو فساد أم تسبب أم سرقة للمال العام أم فوضى؟

خلال المؤسسة العامة السورية التي ستعمل على إدارة البوليصه، وهنا نشير أيضاً إلى أن العامل في القطاع الاقتصادي لا يقتطع منه أي شيء.

وفقاً للدستور المادة ١٨ الفقرة الأولى «لا تفرض الضرائب والرسوم والتكاليف العامة إلا بقانون»، ولا أعلم على التكاليف على العامل بالدفع، إذ تقوم وزارة المالية بالدفع عن العاملين وفقاً للعدد والعدد لكل وزارة، ومنذ اللحظة الأولى لمسئ أن الأعداد الواردة من الوزارات غير دقيقة، وتحمل بطاقتها أعداد المتقاعدين والموظفين الذين يؤدون الخدمة الإلزامية والمكلفين والمدنيين وغيرهم الكثير ما لا تنطبق عليه الشروط، ومع ذلك يتم الدفع بشكل عددي وليس اسماً، ولم يتم إجراء تقاص لتاريخه بين وزارة المالية والمؤسسة العامة السورية للتأمين، ولا الوزارات، وهذا باب لا أعرف أين يمكن إدراجه تحت مسمى فساد أو تسبب أو سرقة المال العام أم فوضى؟

طبيب واحد في السورية للتأمين بدوام جزئي فقط

تقارير التأمين الصحي غير دقيقة



د. هشام ديواني  
استشاري تأمين صحي

في مذكرات ومحاور سابقة تحدثنا عن التأمين الصحي وهل هو طارئ في بلدنا وأشرنا إلى النظام الصحي، وعند الحديث عن إصلاح التأمين الصحي لا بد أن نتوجه أولاً للسؤال عن النظام الصحي القائم حالياً، وتقييمه، ليتسكن من تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات، وثانياً، لا بد أن نسأل: هل وضعت الحكومة سياسات صحية واضحة؟ فإن كان الجواب نعم، فحري بالقائمين على قطاع الصحة تطبيق هذه السياسات، وإن كان الجواب بالنفي، فليعمل القائمون على القطاعات الصحية على تحديد التي يضمنها المجلس الصحي الأعلى لوضع السياسة وترتيب الأولويات وتلافي المشكلات التي حدثت محلياً وعالمياً.

## لماذا الإصلاح الصحي؟

الإصلاح الصحي عملية مستمرة في كل دول العالم الغنية والفقيرة، حيث إن النظام الصحي يواجه تحديات تتمثل في ضرورة التغطية الشاملة للسكان كافة، الجودة في تقديم الخدمات، عدم رضا المواطن، التكلفة المستمرة نتيجة التطور التكنولوجي واستخدام الوسائل العلاجية الحديثة وزيادة معدلات الإعمار، يضاف إليها في الدول النامية التضخم المالي والزيادة السكانية والسلوك غير الصحي، ونقص الموارد والجودة التي تعكس سلباً على صحة المواطن ما يؤدي إلى زيادة التكلفة وإحداث أضرار.

متى يمكننا الحديث عن تأمين صحي ناجح؟

كما هو معروف، فإن التأمين أو الضمان الصحي يعنل بصفة عامة نوعاً من التكافل الاجتماعي بين المواطنين سواء في منطقة أم مؤسسة محدودة أو لدى الدولة بشكل كامل لمواجهة مشكلات صحية ودرء المخاطر التي تواجه الأفراد، ولحد من الكوارث المالية والصحية، وعليه فإنه بشكل عام يجب أن يكون التأمين الصحي إجبارياً وليس اختيارياً

حيث إنه كلما زاد عدد المؤمنين أصبحت إمكانية تجنب المخاطر ممكنة وميسرة.

وقبل الخوض في معايير التأمين الصحي الناجح، لا بد من الاعتراف بأن مجانية العلاج غير واقعية من الناحية العملية والناحية التطبيقية وإذا استعرضنا هذا الأمر منذ تأسيس وزارة الصحة بعد الاستقلال لتاريخه أخذين بالحسبان الإحصائيات المشورة سواء من مركز الإحصاء أم من وزارة الصحة كذلك رضا المواطن، كل ذلك يشير إلى فقدان الواقعية في هذا الإجراء.

أما معايير التأمين الصحي الناجح فتتمثل في القوتنة، إذ قبل الشروع في التأمين الصحي يجب أن يكون هناك قانون ينظم العمل بين كل الأطراف، وفي التحويل، وهو أمر مهم، ويعتمد على حساب التكلفة، ويمكن أن يزيد في بعض السنوات أو يقل، من الناحية العملية ولتطبيق التأمين الصحي لدى العاملين؛ فإنه عالمياً يتشارك كل من العامل ورب العمل بالتكلفة، وهذا أحد الأسس في قانون التأمينات

الاجتماعية المعمول به في قطرنا، ويمكن للحكومة أن تقوم بتغطية كاملة أو جزئية لبعض الفئات وخاصة العاملين عن العمل، المتقاعدين، العجزة، الأزامل، وغيرهم، وقد تم لخط إنشاء صناديق تمويل للفقراء والخطبة الخمسية العاشرة كما أن صناديق التكافل الاجتماعي كثيرة ومتنشرة وتقوم بدور إيجابي في هذه الأيام.

ما التأمين الصحي المطبق حالياً؟

بداية، يجب أن نعترف إخفاق الحكومات المتعاقبة كافة منذ عام ١٩٥٩ وتاريخه بتطبيق التأمين الصحي، والدليل على ذلك الصناديق التي تم ذكرها، وبالنسبة فقد تم رفع مشروع قانون بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ من وزارة الصحة، كما تم احتساب التكلفة الحقيقية للاتفاق الصحي بالتنسيق بين وزارة الصحة وجامعة دمشق والاتحاد الأوروبي.

ومن المعايير أيضاً، تطبيق التأمين الصحي الكامل وليس التأمين التعويضي المحدود لجهة الأفراد أو التغطية الطبية، إذ إنه على سبيل المثال يطبق التأمين الصحي حالياً على العامل دون الأسرة وكذلك المنافع غالباً ما تكون ناقصة وتغطي جزءاً وتترك أجزاء، إضافة إلى الفصل بين مقدمي الخدمة وصناديق التأمين، فلا يجب أن يكون مقدم الخدمة مسؤولاً عن تكلفة التأمين.

وتتضمن المعايير القدرة من شركة التأمين أو هيئة الضمان أو الصندوق على مراقبة الجودة واستخدام الخدمات التأمينية وفقاً لبرامج حديثة، والتسديد المنتظم لمقدمي الخدمة، وتوحيد أنظمة الضمان الصحي بالكامل تحت مظلة منافع وتغطيات واحدة، فمن غير المغفول أن تغطي النقابات نوعاً والقطاع الإداري نوعاً، والاقتصادي نوعاً وهكذا.

وتتضمن المعايير القدرة من شركة التأمين أو هيئة الضمان أو الصندوق على مراقبة الجودة واستخدام الخدمات التأمينية وفقاً لبرامج حديثة، والتسديد المنتظم لمقدمي الخدمة، وتوحيد أنظمة الضمان الصحي بالكامل تحت مظلة منافع وتغطيات واحدة، فمن غير المغفول أن تغطي النقابات نوعاً والقطاع الإداري نوعاً، والاقتصادي نوعاً وهكذا.

## ٥٧ شركة ٢٥١ مشروعاً عقارياً

## مدير «التطوير العقاري» لـ«الوطن»: قانون حساب الضمان قيد الإنجاز ويوفر للمواطن الحصول على شقة سكنية بقروض ميسرة

عبد الهادي شباط

صرح مدير عام هيئة التطوير والإستثمار العقاري أحمد الحمصي لـ«الوطن»، أنه يجري العمل على إنجاز قانون حساب الضمان الذي ينظم العلاقة بين المطور العقاري والمكاتب ويؤمن للمكاتب قروضاً ميسرة وطويلة الأمد وفي الحصة يمكن المواطن من الحصول على شقة سكنية في مشروعات التطوير العقاري.

واعتبر الحمصي أن هذا القانون يمنح مرونة كبيرة في تنفيذ مشروعات التطوير العقاري لجهة السماح بالإعلان والاكتمال في هذه المشروعات فور تجهيز المخططات والترخيص اللازمة للمشروع، إذ يوفر قانون حساب الضمان الأمان للمكاتب، وخاصة أن علاقة المكاتب مع شركات التطوير العقاري ستكون عبر مجالس المدن والوحدات الإدارية.

وبين أن عدد شركات التطوير العقاري بلغ ٥٧ شركة، بينما عدد مشروعات التطوير العقاري سجلت ٢٥ مشروعاً في مختلف الجغرافية السورية، وهناك العديد من مشروعات التطوير العقاري قيد الإحداث ومشروعات قيد الدراسة.

ولفت إلى أن التطوير العقاري يحل جزءاً مهماً من الاقتصاد الوطني، وخاصة عمليات التشييد والبناء وصناعة مختلف المستلزمات الضرورية، إضافة إلى قدرة القطاع العقاري على تنشيط وتحفيز العمل لكثير من القطاعات الاقتصادية



الخدمية الأخرى، إذ تستطيع مشروعات التطوير العقاري تنشيط الكثير من المهن وفرص العمل، مقدراً أن مشروع التطوير العقاري قادر على تشغيل نحو ١٥٠ مهنة والكثير من فرص العمل التي تشغل مختلف فئات المجتمع.

وبين الحمصي أنه يجري العمل على تحديث التشريعات الناظمة للعمل التطوير والاستثمار العقاري ومنحه المرونة الحقيقية التي تسهم في تنفيذ مشروعات الاستثمار والتطوير العقاري وتسريع وتيرتها بما يتوافق مع متطلبات الإعمار، وأن الحكومة مهتمة بتطوير

مناخ الاستثمار وخلق شراكات حقيقية بين القطاع العام والخاص عبر العديد من الصيغ والأشكال، وخاصة أنه من المتوقع أن تسهم التحديات الجارية على القانون ١٥ وغيره من القوانين الناظمة للعمل الاستثمار العقاري في إزالة كل العوائق التي يعاني منها المستثمرون والمساهمة بشكل فاعل في سد الثغرة السكنية التي تعانيها البلاد.

جاء تصريح المدير العام خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس في مدينة ريف دمشق تحت رعاية وزير الأشغال العامة والإسكان لإطلاق المعرض الدولي

أثتون؛ سنبداً تنفيذ مشروع تطوير عقاري في ريف دمشق على مساحة أكثر من ٥٠٠ ألف متر مربع

١٥٠ مهنة تنتعش مع العقارات

بينما اعتبر المدير الإقليمي لإحدى شركات الاستثمار العقاري والتطوير العمراني عبد الرحمن الغاوي ومقرها بيروت أن إدارة الشركة تعمل حالياً على دراسة الفرص الاستثمارية المعروضة والإطلاع على التشريعات والقوانين الناظمة للاستثمار والتسهيلات الخاصة بالمستثمرين وذلك لرغبة الشركة في العمل بمجال التطوير العقاري في سورية، معتبراً أن الكثير من التسهيلات الممنوحة للمستثمرين التي اطلع عليها تتفق على نظيراتها في دول الخليج، وخاصة في التعاملات البنكية، وعلى وجه التحديد هناك مرونة وتعاط إيجابي لجهة تقديم الضمانات للحصول على التسهيلات.

ومن جانبها اعتبرت المهندسة ماريانا التطوير العمراني لـ«الوطن» من دولالات أرض مدينة المعارض وحضره عدد من المطورين العقاريين المحليين والعرب.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين رجل الأعمال سليم أثتون أنه يمتلك أول ترخيص لشركة تطوير عقاري وأن الشركة تعمل على تنفيذ مشروع تطوير عقاري على مساحة أكثر من ٥٠٠ ألف متر مربع في ريف دمشق وأنه من المتوقع أن يبدأ العمل في هذا المشروع مع نهاية العام الجاري حيث يشتمل المشروع على عشرات آلاف المقاسم السكنية إضافة إلى الكثير من المنشآت الاقتصادية والخدمية.

الوزراء يصدر قراراً بتغطية العاملين في القطاع الإداري بالتأمين الصحي، وبعد ثلاثين عاماً من تغطية زملائهم في القطاع الاقتصادي والأهم أنه ولتاريخه كان القانون رقم ١ ساري المفعول، إلا أنه وبعد تسعة أشهر قام أصحاب القرار بإلغاء هذا القانون، وما زلنا نتكلم في هذا القرار الفوضى وعدم الرضا من الأطراف كافة وأهمها المؤمن له وشركات التأمين ومقدمو الخدمات والحكومة بالكامل.

بعض النظر عن خدمات وزارة الصحة، فهي تقوم بتقديم خدمات صحية وليس تأميناً صحيحاً كما يدعي البعض، لأن التأمين عملية منظمة ولها أسسها ومفاهيمها، وبعض النظر عما تقدمه وزارة التعليم العالي، فهي تقدم خدمات طبية مجانية، ويمكن اعتبارها تعليمية بالدرجة الأولى لذوي المهن الطبية، بعض النظر عما تقدمه بقية الوزارات (تربية، دفاع، داخلية، شؤون اجتماعية، إدارة محلية) وما تقدمه باقي الوزارات من صندوق مشترك.

قامت رئاسة مجلس الوزراء وبدعم قوي من وزارة المالية بإصدار قرار بتأمين العاملين في القطاع الإداري والبالغ عددهم ٧٥٠ ألف عامل بالتأمين الصحي على أن يتم دفع مبلغ مقطوع من العامل شهري يبلغ ٢٥٠ ليرة ومجموع سنوي ٣٠٠٠ ليرة سورية، وتقوم الوزارة (المالية) بدفع مبلغ ٥٠٠٠ ليرة عن كل عامل، وكان ميرر الوزارة حينها أنها تدفع ذلك باليد اليمنى وتسترده باليد اليسرى من

استيراد الحصادات بدون تحديد سنة الصنع

## رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: استيراد المشتقات النفطية أسوة بالصناعيين غير وارد

الوطن

وافق مجلس الوزراء مؤخراً على السماح باستيراد الحصادات الزراعية الجديدة والمستعملة بغض النظر عن عام التصنيع، وشريطة أن تكون هذه الحصادات المستعملة بحالة فنية جيدة وذلك بهدف توفير مستلزمات موسم الحصاد القادم بالإضافة إلى ترميم النقص الحاصل بالحصادات المنتجة بسبب تعرض قسم كبير منها للتدمير بفعل الحرب الإرهابية التي شنت على سورية.

في هذا السياق، صرّح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم الشعب على مشروع القانون المتضمن إحداث المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب «السورية للحبوب»، والتي ستحل محل كل من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة لصنع الحبوب والشركة العامة للمطحن، وأشار رئيس اتحاد الفلاحين إلى أن مدج المؤسسات هو أمر جيد، موضحاً أن كل هذه المؤسسات التي تم دمجها ذات طابع واحد، وأن مهمة «السورية للحبوب» التي تم إحداثها تتضمن استيراد الحبوب وتصنيع الحبوب وبيع الحبوب وتسويق الحبوب. وختم رئيس الاتحاد بالإشارة إلى أن الإجراءات موجودة في الشركة العامة لتوزيع الجرارات وليس هناك أي نقص في الجرارات وقرار السماح باستيراد الحصادات الزراعية سيغطي موضوع النقص في الحصادات الزراعية.

مطل منشآت صناعيين.

أما رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو، فقد بين لـ«الوطن» أن موضوع استيراد المازوت عبر غرف الزراعة حالياً غير مطروح، إذ يتم الحصول على المازوت من محروقات بأسعار المدعوم (١٨٥ ليرة للتر) ولا توجد إمكانية لاستيراد بسعر عال لأن ذلك سوف يتعصب على تكاليف المنتجات الزراعية وبالتالي أسعارها في السوق، مؤكداً أن الموسم الحالي جيد، وليس هناك حاجة ماسة لاستيراد المازوت.

بالنسبة للموضوع موافقة مجلس الشعب على مشروع القانون المتضمن إحداث المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب «السورية للحبوب»، والتي ستحل محل كل من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة لصنع الحبوب والشركة العامة للمطحن، وأشار رئيس اتحاد الفلاحين إلى أن مدج المؤسسات هو أمر جيد، موضحاً أن كل هذه المؤسسات التي تم دمجها ذات طابع واحد، وأن مهمة «السورية للحبوب» التي تم إحداثها تتضمن استيراد الحبوب وتصنيع الحبوب وبيع الحبوب وتسويق الحبوب. وختم رئيس الاتحاد بالإشارة إلى أن الإجراءات موجودة في الشركة العامة لتوزيع الجرارات وليس هناك أي نقص في الجرارات وقرار السماح باستيراد الحصادات الزراعية سيغطي موضوع النقص في الحصادات الزراعية.

## «النفط»: اللون البنفسجي للبنزين والبطاقة الذكية خفضا التهريب بنسبة ٩٠ بالمئة

رامز محضوظ

صرح مصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أنه تم البدء بتوليين البنزين منذ تاريخ ٢٠١٨/٩/١٥، وكان التطبيق يسير بشكل تدريجي، ففي البداية تم البدء بلون فاتح حتى أصبح هناك خلط للون في المخازين الموجودة في المحطات، حتى ثبت اللون في الشهر العاشر من العام نفسه، وتم اعتماد اللون البنفسجي، وهذا اللون الذي تم اعتماده هو لون واضح الرؤية بالعين المجردة،

مبياً أنه تم اعتماد مواصفة التوليين بناء على المقاييس المعتمدة لدى هيئة المواصفات والمقاييس السورية، وبشهادة مركز بحوث البطاقة التي تعتبر شهادة معتمدة، كما تم اعتماد اللون وفقاً للمواصفات القياسية العالمية، وأوضح أن بصمة اللون موجودة في الكثير من الدول الأوروبية والعربية، ولا تقتصر على سورية فقط، والهدف منها تمييز المنتج من خلال اللون، مشيراً إلى أن لكل دولة لوناً معيناً، فمثلاً اللون المعتمد للبنزين في الأردن هو اللون الأحمر.

ولفت إلى أن اعتماد اللون البنفسجي جاء حينها بسبب موجة تهريب البنزين الكبيرة باتجاه لبنان، واعتماد هذا اللون خفف من موجة التهريب وضبط موضوع التهريب بالإضافة لتطبيق البطاقة الذكية، الذي ساهم مع اعتماد اللون البنفسجي في ضبط تهريب مادة البنزين إلى دول الجوار.

وشد المصدر على أن تطبيق ميزة اللون البنفسجي وبإضافة إلى تطبيق نظام البطاقة الذكية قضى على التهريب بنسبة أكبر من ٩٠ بالمئة، موضحاً بأن الغاية من

توليين مادة البنزين في سورية لتمييزها عن دول الجوار. وبين أنه يوجد في دول الجوار شركات خاصة تزود عدداً من المحطات المتواجدة في هذه الدول بمادة البنزين، فعلى سبيل المثال فإن لدى شركة «شل» عشرين محطة في لبنان ويسمى على هذه المحطات التزود بالبنزين إلا عن طريق هذه الشركة، مشيراً إلى أن هذه الشركة وغيرها من الشركات الخاصة العاملة في دول الجوار كشركة «توتال» أيضاً تقوم بمراقبة منتجها في هذه المحطات ولا تسمح بدخول مادة مهربة إلى محطاتها حفاظاً على

سمعتها. وأشار إلى أن اعتماد اللون البنفسجي في سورية سهل عملية المراقبة وعدم السماح لأي من المحطات بالتزود بالبنزين المهرب، موضحاً بأن الشخص الذي يقوم بتهريب البنزين لم يعد قادراً اليوم على إيجاد سوق لتصريف مادة البنزين، وذلك بعد اعتماد اللون وتطبيق البطاقة الذكية وامتناع بعض الشركات الخاصة الموجودة في دول الجوار عن تزويد المحطات بالبنزين المهرب ومراقبة منتجها حفاظاً على سمعتها.